الحكومةالأسرائيلية ، والتي هي أخطر بكثير ، ولها من الأغراض والنتائج الايجابية على الصعيد الوطني ، ما لا يقارن البتة بالآثار السلبية لموجات التضخم على صعيد المستوطن العادي .

قبل تناول هذه المسألة لا بد من الأشارة الى أمر ملفت للنظر ألا وهو التزايد الطفيف في الأسعار للسنوات الأربع التي تلت حرب ١٩٦٧ ، والذي ترافق مع تزايد في الأنتاج القومي بنسب تكاد تكون قياسية ، ونلحظ في نهاية السنوات الأربع هذه آثار حرب الأستنزاف ، وتنامي قطاع البناء ، ان بفعل تزايد معدل الهجرة والطلب على المساكن ، أو لأعتبارات صناعية اخرى ،ولذا فقد عادت معدلات التضخم الى الأرتفاع ثانية ، الى ان بدأت جنونهـا سنة ١٩٧٣ وتابعت صعودها بنسب كانت تتزايد من عام لآخر . ولكن جنون الأسعار هذا ترافق مع جنون من نوع معاكس اصاب الميزان التجاري الأسرائيلي .

ثمة « أصرار » من قبل بعض وسائل الأعلام على تدهور وضع الميزان التجاري الأسرائيلي وميزان المدفوعات،اذارتفع العجز من حوالى مليار دولار في عام ١٩٧٢ الى ملياري دولار سنة ١٩٧٣ والى ٣,٥ مليارات سنة ١٩٧٤ »[١٥] . رقم مخيف ، ولكن !

حسنا ، لنتابع القراءة ، التاريخ لم يتوقف سنة ١٩٧٤ ، نحن في عام ١٩٧٩ ، خمس سنوات كافية لأن تعتبر مرحلة كاملة ، من الضروري على الأقل ان نعرف ما شهدته من تطورات . لو تابعنا قراءة الأرقام والسنوات لأكتشفنا أن العجز سنة ١٩٧٥ قد بلغ ٢٠٢٨ مليون دولار (اقل من سنة ١٩٧٤) انخفض ثانية سنة ١٩٧٦ الى ١٥١٣ مليـون دولار ... [١٦] .

خداع الأقام واخطار الخلط/ بين علم الحساب وعلم الأقتصاد

كي لا نقع في خداع الأرقام ، ونسهم عن حسن نية في نشر « الوعي الزائف » او في « الحملة المضادة من الوعي الزائف ايضا ».

علينا بالتساؤل عن ايهما أكبر « مليار دولار » سنة ١٩٧٢ أم مليار دولار و نصف سنة ١٩٧٦ ؟ حسابيا ، الجواب معروف سلفا ، ولكن اقتصاديا ، وبفعل التضخم الذي شهده العالم الرأسمالي عموما ما بعد ١٩٧٣ ، فأن القدرة الشرائية لمليار ونصف مليار دولار سنة ١٩٧٦ لا تساوي القدرة الشرائية لمليار دولار سنة ١٩٧٢ . في هذه الطريقة يعمم « الوعي الزائف » وحيث يقاس علم الأقتصاد بمعايير علم الحساب ، فالنقود كوسيلة لأختزان القيم ، ووسيط للتبادل تستمد أهميتها من موقع الطرف صاحب العلاقة ، وعما اذا كان دائنا أم مدينا ، مالكا للنقد كقيمة مختزنة ، أم سلع ، كقيمة أستعمالية بحد ذاتها ، لا يؤثر التضخم على قيمتها ، لكنه يسهم في رفع كمية النقود (السعر) التي يجب ان تدفع لقاء الحصول عليها . وهنا يمكن لنا ان نتساءل هل سيكون مطلوبا من أسرائيل أو غيرها سنة ١٩٧٦ نفس المقدار من السلع والخدمات التي كانت ستقدمها سنة ١٩٧٢ لقاء نفس المبلغ الذي يستحق عليها في السنتين المذكورتين ؟ قطعا لا ، وهذا هو السبب الذي دفع أحد المسؤولين الصهاينة لطمأنة المتخوفين من أرتفاع مديونية أسرائيل للخارج ، بقوله : « من جراء التضخم ، سندفع مقابل ديوننا سلعا اقل » ، وهذا يفسر لنا ولو جزئيا هبوط أحتياطي العملات الأجنبية في